قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

أ.م.د. خالد حمادي المشهداني
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
khaled_hamady@uomosul.edu.iq

الباحث: فه رهه نك أمين عبدالله
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل
farhang_ameen@outlook.com

المستخلص:

تعد سياسة سعر الصرف اداة مهمة في ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، وتأتي أهمية البحث من خلال التعرف على المتغيرات المؤثرة في سعر الصرف الموازي في العراق، والتعرف على أكثر المتغيرات تأثيراً فيه وانطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك عوامل اقتصادية يتباين تأثيرها في معدلات سعر الصرف الموازي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث. وتضمن البحث تحليلا وقياسا لمحددات سعر الصرف الموازي في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على البيانات المستقاة من مصادرها الأولية وباستخدام الاساليب القياسية الحديثة في دراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي وبعض المتغيرات المحددة له، والتعرف على الخصائص للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات تم تطبيق اختبار الاستقرارية، فضلا عن استخدام بعض الاختبارات صلاحية النموذج القياسي المقترح مثل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Test) واختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) واختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) وخرج البحث بجملة من الاستنتاجات أهمها العلاقة الطردية بين سعر الصرف الموازي وكل من (الاصول الأجنبية، الموازنة العامة، الاستيرادات) ويقدم البحث مقترحات لمتخذ القرار من خلال تحليل النتائج.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي، معدلات التضخم.

Measuring and analyzing the determinants of the parallel exchange rate in Iraq Period (2003-2018)

Researcher: Farhang Ameen Abdullah
College of Administration and Economics
University of Mosul

Assist. Prof. Dr. khaled H. Almashhadany
College of Administration and Economics
University of Mosul

Abstract:

The exchange rate policy is a crucial tool in linking the national economy to the global economy. The importance of proposed research comes from identifying the variables that are affected by the exchange rate in Iraq. Moreover, identify the most influencing variables in. The research was launched from the hypothesis that there are economic factors that vary in their impact on exchange rates in Iraqi economy during the period of research.

Furthermore, the research included analyzing and measuring the parallel exchange rate determinants in Iraqi economy by relying on data from its primary sources and using modern standard methods in studying the relationship between the parallel exchange rate and some of the variables specified for it. And identifying the characteristics of the time series of these variables, stability test has been applied, as well as using Some tests have the validity of the proposed standard model such as the

LM Test, Heterogeneity (Unsteadiness), and the Normality Test. The research came out with a set of conclusions, the most important of which is the direct relationship between the parallel exchange rate and each of (foreign assets, the general budget, imports) and the research provides proposals to the decision-maker by analyzing the results
Keywords: Exchange rate, Economic growth, Inflation rates.

المقدمة

تعد سياسة سعر الصرف اداة مهمة في ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، وقد تباينت الدول فيما بينها بتحديد النظم الخاصة والمعتمدة بتحديد اسعار الصرف لعملاتها بما يخدم سياستها الاقتصادية نحو التنمية الاقتصادية. ونظرا للدور المهم لسعر الصرف في التأثير في النمو الاقتصادي للبلد لابد من التعرف على العوامل المحددة لاتجاهات سعر الصرف، ومن ثم تحليل هذه العوامل واثارها في تغيرات سعر الصرف لضمان استقراريته بما يضمن توفير بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي.

اهمية البحث: وتأتي أهمية البحث من خلال التعرف على المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في سعر الصرف في العراق، الامر الذي ينعكس على الاداء الاقتصادي في المستويين الداخلي والخارجي.

مشكلة البحث: وتكمن مشكلة البحث في الاجابة على التساؤلات الاتية:

- ماهي المتغيرات التي تسهم في خلق تغيرات في سعر الصرف عبر الزمن في العراق؟
- ماهي المتغيرات الأكثر تأثيراً في سعر الصرف في العراق؟
- كيف يمكن ان نضع مقترحات لمتخذ القرار لضمان استقرار الصرف في الاسواق؟

هدف البحث: يهدف البحث الى التعرف على محددات سعر الصرف في العراق ومن ثم القيام بتحليل هذه المحددات والتعرف على اثارها للوصول الى تحقيق استقرارية سعر الصرف.

فرضية البحث: وانطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك عوامل اقتصادية تتباين في تأثيرها في معدلات سعر الصرف في العراق. ومن أجل الالمام بمختلف الجوانب المتعلقة باقتصاديات سعر الصرف فقد تضمن البحث مبحثين: الأول تناول الجانب النظري مدخل مفاهيمي في سعر الصرف وتضمن أنواع سعر الصرف، أهمية سعر الصرف، وظائف سعر الصرف، نظم سعر الصرف والعوامل المؤثرة في سعر الصرف، وأما الجانب الثاني التطبيقي فيشمل توصيف وتحليل الانموذج القياسي لمحددات سعر الصرف في السوق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ والمتمثل في سعر الصرف الموزون باعتباره المتغير التابع ومجموع المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، سعر الفائدة قصير الاجل، قيم الصادرات، قيم الاستيرادات، الموازنة والنقد الاجنبي معتمدين على البيانات المستقاة من مصادرها الرسمية لسلسة زمنية مداها (١٦) سنة وقد خرج البحث بجملة من النتائج والمقترحات التي تقدم لمتخذ القرار.

شملت الدراسة المدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ ولم تشمل الدراسة سنوات ما قبل ٢٠٠٣ كون نظام سعر الصرف المتبع في تلك المدة هو نظام سعر الصرف الثابت

المحور الأول

١-١. مدخل مفاهيمي في سعر الصرف: هناك عدة مفاهيم يمكن من خلالها التعرف على مفهوم سعر الصرف وانواعه:

١-١-١. سعر الصرف الاسمي الفعال: يتكون من سعر عملة محلية معينة نسبة لعملة غير محلية (أجنبية) وهو سعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة اخرى (كريم، ٢٠١٠: ٤٤) ولا يأخذ سعر

الصرف الاسمي الفعال بنظر الاعتبار القوة الشرائية من السلع والخدمات ما بين البلدين (علي، ٢٠٠٨: ٢٥) كذلك سعر الصرف الاسمي الفعال يتحدد بين معدل التنظيم الداخلي والخارجي لذلك لا يعبر عن القوة الشرائية للعملة المحلية (العاني، ١٩٩٤: ٤). لذلك تلجأ معظم الدول الى استعمال سعر الصرف الحقيقي لأنه يبين المقدار الحقيقي لتغير قيمة العملة ويعد سعر الصرف الاسمي السعر الذي يتغير كل يوم أي هو سعر عملة أجنبية مقابل وحدات عملة محلية، والتغير في قيمة العملة يؤدي الى التغير في قيمة الوحدة النقدية العملة المحلية خلال فترة زمنية معين. (حسين، ٢٠٠٨: ٣٤-٣٥)

١-١-٢. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر لسلعة معينة داخل البلد بعملة محلية مقارنة الى سعر نفس السلعة عالميا (علي، ٢٠٠٨: ٢٦) ويتكون من سعر الصرف الاسمي اعتمادا على ارقام قياسية ويحدد معدلات التضخم بين البلدان، اي هو ذلك السعر الذي يبين مقدار التغيرات في سعر الصرف وهو بمثابة القوة الشرائية (نعمة، ٢٠٠٢: ٩١). أي قوة للعملة المحلية مقابل العملة الاجنبية، وهو متوسط لأسعار الصرف والذي يبين القوة الشرائية بين عملتين في دولتين مختلفتين ويتم بها قياس اسعار الصرف بين الشركاء التجاريين (عماري وبو ناصري، ٢٠١٥-٢٠١٦: ٢٠) ويعد سعر الصرف الحقيقي اذا كان المستوى العام للأسعار في البلد (P) وفي بلد اخر p^* وسعر الصرف الاسمي هو (E).

سعر الصرف الحقيقي يكون:

$$E = \frac{EP^*}{P} \quad \text{..... 1}$$

E: هي الأسعار الاجنبية مقارنة بالأسعار المحلية (سياسات اسعار الصرف، ٢٠٠٣: ٧).

وفقا للتغيرات في مستوى الأسعار يعمل سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي ويساعد أيضاً في قياس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية (فانهوز ودانيالز، ٢٠١٠: ٦٧).

١-١-٣. سعر الصرف الموازي: هو السعر الذي يتحدد يومياً حسب قوة السوق، ويعد نطاقه واسع بشكل خارجي ومحلي ويستخدم من قبل القطاع الخاص، ويقع سعر الصرف الموازي بين نوعين من سعر الصرف وهما سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف التوازني (مجلة الدراسات النقدية والمالية، ٢٠١٧: ٣).

١-١-٤. سعر الصرف التوازني: أن أي دولة تطمح أن تتبنى سياسة اقتصادية ذات توجه خارجي يجب أن تلتزم بنظام الصرف التوازني لأنه حجر زاوية لأي دولة (علي ومصطفى، ٢٠١٢: ٦٥). وهو توازن الاقتصاد الكلي اي عندما ينمو الاقتصاد بشكل طبيعي يتمثل سعر الصرف التوازني بتوازن مستمر لميزان المدفوعات وهو سعر الصرف الذي يوجد في بيئة اقتصادية منضبطة واي خلل في النظام النقدي في الدولة يؤثر على مستوى التوازن وعلى سعر الصرف الحقيقي ويتغير سعر الصرف التوازني بتغيير سعر الصرف الحر (سياسات أسعار الصرف، ٢٠٠٣: ٦). وعندما تتساوى القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من عملة معينة بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال أي هو السعر الذي يتحدد بقوى العرض والطلب، وهذا السعر يكون متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات في حالة وجود المنافسة التامة (صافي، ٢٠١٨: ٣٠).

١-٢. أهمية سعر الصرف في الاقتصاد: تظهر اهمية سعر الصرف عندما يربط الاقتصاد المحلي بالاقتصادي العالمي عبر المستويين الكلي والجزئي عبر ثلاثة أسواق، هما سوق عوامل الإنتاج،

سوق الأحوال وسوق السلع. مثلا ترتبط اسعار سلعة معينة في الاقتصاد المحلي مع سعرها في اقتصاد العالمي ويساعد أيضاً في قياس قدرة اقتصاد معين على المنافسة في الأسواق العالمية (نعمة ونجيب، ٢٠١٣: ٢٣٩). ويحدد أيضاً أهمية سعر الصرف عبر اسهامه في تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي ويحقق النمو الاقتصادي، ودارسة سعر الصرف تساعد في الاهتمام بالإجراءات التي تؤدي الى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الاخرى (صافي، ٢٠١٨: ٢٥-٢٦). كما أن سعر الصرف بين قيمة السلع والخدمات المحلية لدى التجار والمستثمرين الأجانب حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد (حسين، ٢٠٠٨: ٢٧).

١-٣. وظائف سعر الصرف: هناك جملة من الوظائف يقدمها سعر الصرف في الاقتصاد تكمن في:

١-٣-١. وظيفة قياسية: وهي معيار اقتصادي يهدف الى المقارنة والقياس لأسعار السلع المحلية مع اسعارها في السوق العالمي، ويعدّ هذا الرابط الأساس بين الأسعار المحلية مع الاسعار العالمية (حاتم، ١٩٨٧: ١٤٩).

١-٣-٢. وظيفة توزيعية: حيث يتم من خلالها توزيع الدخل القومي العالمي بين بلدان العالم المختلفة، أي له وظيفة توزيعية على نطاق الاقتصاد الدولي بسبب تقيده بالتجارة الخارجية (عماري وبو ناصري، ٢٠١٥-٢٠١٦: ٢٢).

١-٣-٣. وظيفة تطويرية: لسعر الصرف تأثير على السلع من جانب التجارة الخارجية حيث إن كل دولة تحاول بكل جهد أن تطور صادراتها مقارنة بالدول الاخرى وكذلك قد يتوقف الجانب الصناعي من الانتاج بسبب الاستيراد الاقل سعرا من السعر المحلي مثلا عندما يرتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يسعى الاوربيون الى شراء السلع الامريكية الرخيصة وعدم شراء السلع الأوربية الغالية وهكذا يزداد الصادرات الأمريكية لأوربا (حيدر، ٢٠١٣: ٢٦-٢٧).

١-٤. نظم سعر الصرف:

١-٤-١. نظام سعر الصرف الثابت: يطبق هذا النظام في الدول التي تعتمد على قاعدة الذهب عندما تربط قيمة العملة المحلية بوزن معين من الذهب، وتحتفظ كل الدولة بسعر ثابت بالنسبة للذهب تشتري وتبيع به، وهكذا يتحقق السعر الثابت للعملات المختلفة معظمها مع بعض، وفي قاعدة الذهب سعر الصرف لا يتغير ويبقى ثابتاً والسبب هو عندما يرتفع ثمن عملة معينة فالأفراد يشترون الذهب ثم يبيعونه لدولة هذه العملة وهذا يؤدي الى اعادة ثمن العملة الى الأصل. مع تواجد نقطة خروج ونقطة دخول للذهب وهذا عندما يتغير سعر الصرف داخلها اي لا يوجد ثبات مطلق لسعر الصرف.

١-٤-٢. نظام سعر الصرف المرن (المتقلب): في هذا النظام تحدد قوى العرض والطلب سعر العملة مثل السلع الاخرى وهذه العملة المحددة لا تكون بمعيار دولي كالذهب وفي ظل هذا النظام يقع العبء الأكبر على السلطات النقدية لتوفير الحجم اللازم من النقود لمتطلبات النشاط الاقتصادي والتوسع في الموارد الاقتصادية في الاقتصاد القومي الى مستوى التوظيف الكامل مع امكانية الوصول الى حالة التضخم، كل هذا يحدث عندما يعطي هذا النظام الحرية لصانعي السياسات في الاختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي وبهذه الطريقة يمكن أن تتعرض فيها السلطات النقدية لضغوط سببها توسيع في الاصدار النقدي بدلا من ضغط الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب (حشيش، ٢٠٠٠: ١٢٤).

١-٤-٣. سعر الصرف المعوم النظيف: لا تتدخل السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف اي سعر الصرف يتحدد بقوى العرض والطلب في السوق الأجنبي وينشأ ما يعرف باسم اموال موازنة الصرف بتخصيص ارصدة مناسبة من الاحتياطات النقدية ومن الذهب. وتدخل السلطات النقدية بتلك الأموال الى اسواق الصرف الأجنبي بشكل بائع أو مشتري لحماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات التي تحدث بسبب عمليات المضاربة.

١-٤-٤. سعر الصرف المعوم غير النظيف: في هذا النظام تتدخل السلطات النقدية في اسواق الصرف الاجنبي بشكل بائع أو مشتري بهدف التأثير على قيمة عملتها وعندما تدخل بشكل البائع للعملة الوطنية تهدف الى زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها لزيادة الطلب على تلك العملة، وفي حالة تدخل بشكل مشتري تهدف الى زيادة الطلب عليها لترتفع قيمة تلك العملة وعدم هروب رؤوس الأموال الى الخارج حتى إذا كان ميزان المدفوعات في حالة الفائض (حاتم، ٢٠٠٠: ١٩٠-١٩١).

١-٤-٥. نظام الرقابة على الصرف: بعد الحروب العالمية الاولى والازمات الاقتصادية الكبيرة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية لجأت كثير من الدول الى نظام الرقابة المباشرة على الصرف وبالأخص البلدان الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لتحقق التوازن (المساواة) بين الصادرات والواردات ومن خلال هذا النظام اي تحقق التوازن بين عرض وطلب الصرف الأجنبي بطريقة تحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، التوازن لا يمكن ان يكون في حالة الاعتماد على حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا يمكن ان يحدث عن طريق تقلبات سعر الصرف كما في نظام سعر الصرف المتقلب (المرن) ويكمن هنا في حالة التدخل المباشر للدولة في عمليات العرض والطلب، ولا يعتمد هذا النظام على التغييرات في الأثمان لتحقيق التوازن انما يتدخل مباشر في عملية العرض والطلب لتحقيق التوازن ولكن قد يؤثر هذا التوازن على الأثمان والدخول (حشيش، ٢٠٠٠، ١٣٠).

١-٥. العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

١-٥-١. سعر الفائدة: انتقال وحركة رؤوس الأموال بين الدول المختلفة بحثاً عن الفائدة، عندما يرتفع سعر الفائدة الحقيقي في بلد معين فهذا الارتفاع سوف يؤدي الى انتقال رؤوس الأموال الى ذلك البلد وهذا يؤدي الى ارتفاع معدلات العرض للعملة الاجنبية في الداخل وبالتالي ينخفض سعر الصرف (احمد ومحفوظ، ٢٠١٩: ٣٧١).

١-٥-٢. عجز الموازنة العامة: عجز الموازنة الحكومية من احدى المشاكل الكبيرة التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي وبالأخص في الاقتصاديات النامية وأيضاً يؤثر عجز الموازنة في سعر الصرف اما بارتفاع العملة المحلية وانخفاض سعر الصرف الأجنبي أو بخفض قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الصرف الأجنبي ويحدث ذلك بشكل مباشر وغير مباشر (حسين، ٢٠٠٨: ٤٥).

١-٥-٣. احتياطات النقد الأجنبي: زيادة وتوفير احتياطيات النقد الأجنبي يؤدي الى استقرار سعر الصرف المحلي ودعم العملة الوطنية وحمايتها من التدهور الذي قد يحدث من الصدمات الخارجية او الداخلية وتستخدم احتياطات النقد الأجنبية كأحد المتغيرات المؤثرة في تقلبات اسعار الصرف اذ تحتفظ الدولة بالاحتياطيات الأجنبية لمقابلة المدفوعات الخارجية والاستيرادات (عبدالنبي، بدون سنة نشر: ٦).

١-٥-٤. القروض الدولية: تشمل القروض من الاموال التي تنتقل من بلد الى اخر كقروض حكومية او دولية لحكومة او لمواطني البلد الاخر، واعطاء القرض يؤدي الى ارتفاع الطلب على عملة البلد الذي تحول اليه قيمة القرض وارتفاع العرض لعملة البلد الذي سيمنح القرض وهكذا يرتفع سعر العملة الوطنية للبلد المقترض وانخفاض سعر العملة الوطنية للبلد المقرض (شكري وعوض، ٢٠٠٤: ٢٢٧).

١-٥-٥. ميزان المدفوعات: في حالة العجز في ميزان المدفوعات سيظهر ان الطلب الأجنبي على السلع المحلية أقل من الطلب المحلي على السلع الأجنبية ويمكن أن نقول أن الطلب الأجنبي على العملة المحلية أقل من الطلب المحلي على العملات الأجنبية وهذا يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وهذا الانخفاض يؤدي الى انخفاض قيمة السلع المحلية وبالتالي يزيد الطلب على السلع المحلية بسبب زيادة رغبة الأجانب في استهلاك السلع المحلية وتزداد الصادرات وينخفض ايضاً العجز في ميزان المدفوعات (عبدالسلام، ٢٠١١: ٢١٠) وفي الجانب الاخر عندما يحدث اختلال في ميزان المدفوعات تضطر الدولة الى تطبيق السياسة التضخمية او الانكماشية لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الرفع او التخفيض في سعر العملة، اي أن الدولة تتحكم في كمية النقود المعروضة بهذه العملية لإبعاد القوة التضخمية في السوق الداخلي ويسمح ذلك باستقرار العملة المحلية (بن الزاوي، ٢٠١٦: ٢٣) وهناك علاقة وثيقة بين الميزان المدفوعات وسعر الصرف، عند ارتفاع نسبة الصادرات على الواردات في بلد معين يؤدي هذا الى ارتفاع قيمة العملة لذلك البلد بسبب زيادة الطلب الأجنبي عليها (عمار، ٢٠١٢-٢٠١٣: ١٩).

١-٥-٦. معدل النمو الاقتصادي: التعبير عن النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع قيم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كونه يعكس التطورات في الهيكل الاقتصادي من حيث القطاعات الاقتصادية التي يتضخم، عندما يحدث النمو في الناتج لبلد معين يزيد الطلب على عملة ذلك البلد ويتحسن الحساب التجاري وهذا يؤدي الى تقليل قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية اذ يوجد هناك علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وقيمة العملة المحلية وكم أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الأجنبي (مجلة الدراسات النقدية والمالية، ٢٠١٧: ٤).

١-٥-٧. التضخم: بافتراض ثبات العوامل الاقتصادية على حالها فإن التضخم المحلي يؤدي الى نقص قيمة العملة لدولة معينة في سوق الصرف الأجنبي، والانكماش يؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية ولكن بتطبيق اجراءات السياسات النقدية والمالية في تلك الدولة وكما أن حالة الكساد التضخمي يجب ان تجعل اسعارها اكثر منافسة وهذا تلجأ الدولة الى خفض عملتها او تعديلها لتصبح صادراتها رخيصة وتعطيها ميزة في المنافسة في الاسواق (العصاد وشريف، ٢٠٠٠: ٥٥) مثلا اذا انخفضت قيمة العملة لبلد ما بنسبة ١٠% ويبقى المستوى العام للأسعار في البلدان الاخرى كما هو دون تغير فأن هذه التضخم تدفع المستهلكين الى زيادة الطلب على السلع الأجنبية وعلى العملات الأجنبية أيضاً (الحسني، ١٩٩٩: ١٥٩).

المحور الثاني

٢. الجانب العملي: سنتناول في جانب العملي ودراسة تغيرات سعر الصرف في العراق كمياً للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) بعد التعرف على النظرة التاريخية لتغيرات سعر الصرف في العراق:

٢-١. الاتجاهات سعر الصرف للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨: بعد عام ٢٠٠٣ وبعد تغير فلسفة الاقتصاد في العراق وصدور قانون رقم ٥٦ من البنك المركزي في عام ٢٠٠٤ استغلت السلطات النقدية سيطرتها على تقلبات سعر الصرف وطبقت سياسة مزاد العملة لتحقيق ذلك ولقد كان لتدخل البنك المركزي في العراق اثر ايجابي في استقرار سعر الصرف في العراق (اسعد واخرون، ٢٠١٩: ٧٤٤) وهذه المرحلة تتمثل بإعادة الثقة بالدينار العراقي من قبل الأفراد والمؤسسات وتطور مسار سعر الصرف العراقي مقابل الدولار الأمريكي رغم وجود تذبذبات لقيمة سعر الصرف ولكن في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٦ أتضح بأن الاختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية انخفض تدريجياً وأصبح الفارق بينهما قليل جداً باستثناء عام ٢٠١٥-٢٠١٦ (حبكان، ٢٠١٧: ٧)، ونلاحظ قيم سعر الصرف في تلك الفترة حيث بلغ سعر الصرف (١٤٥٣) دينار/دولار في عام ٢٠٠٤ وأصبح (١٤٧٢) دينار/دولار واحد في عام ٢٠٠٥ حيث نلاحظ تراجع سعر الصرف عن عام ٢٠٠٤، وتراجع بمقدار (٠,٢٠٤) في عام ٢٠٠٦ عنه في عام ٢٠٠٥ حيث كانت قيمته (١٤٧٥) دينار/دولار وحقق تحسناً واضحاً في عام ٢٠٠٧ بمقدار (١٤,١٠٢-) حيث بلغ مقداره (١٢٦٧) الف دينار/دولار وفي عام ٢٠٠٨ تحسن بمقدار(٥,٠٥١-) حيث بلغ (١٢٠٣) دينار/دولار واحد وسجل اعلى معدل تراجع في عام ٢٠١٢ بمقدار ٣,٠٩٤ وكان مقداره (١٢٣٣) دينار/دولار ينتهي في ٢٠١٦ بتحسن بسيط بلغ (٠,٠٨٠-) بقيمة (١٢٧٥) دينار/دولار (العنبري، ٢٠١٨: ٣٠٥) وشهد سعر الصرف الحقيقي في العراق انخفاضاً بنسبة (٠,٥%-) اثناء الفصل الأول من ٢٠١٨ مقارنة بالفصل الرابع من ٢٠١٧ ووصل الى (١٢١٧) دينار/دولار بعد ما كان (١٢٥١) دينار/دولار وارتفعت قيمة العملة في الفصل الأول في ٢٠١٨ ووصل الى (٠,٩٩%) (تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، ٢٠١٨: ٨).

٢-٢. التحليل وتقدير العوامل المحددة لسعر الصرف في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨: يعرض هذا الجزء من الدراسة تحديد العلاقة بين سعر الصرف و معدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق وسعر الفائدة القصير الأجل والاصول الاجنبية والصادرات والاستيرادات والموازنة العامة باستخدام الاساليب القياسية الحديثة والتعرف على الخصائص للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات ثم تطبيق اختبار الاستقرارية، فضلا عن استخدام بعض اختبارات صلاحية النموذج القياسي المقترح مثل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (M Test) واختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) واختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test).

٢-٢-١. توصيف متغيرات النموذج: ان قيم المتغيرات المراد دراستها هي بالدينار العراقي، حيث ان البيانات محل الدراسة والتي تم اعتمادها هي سنوية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨. وسيتم التعبير عن هذه المتغيرات وفق الاتي:

أ. (y) سعر الصرف الموازي، وهو المتغير المعتمد الذي يتم تفسيره من خلال بعض المتغيرات التفسيرية.

ب. (x1) معدلات التضخم.

ج. (x2) نمو الناتج المحلي الاجمالي.

د. (x3) سعر الفائدة قصير الأجل.
ه. (x4) قيمة الأصول الاجنبية.
و. (x5) قيمة الصادرات.
ز. (x6) قيمة الاستيرادات.
ح. (x7) عجز أو فائض في الموازنة العامة.

الجدول (١): العوامل المؤثرة في سعر الصرف الموازي في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨

القيم: بالدينار العراقي

السنوات	سعر الصرف الموازي	معدلات التضخم	نمو الناتج المحلي الاجمالي %	سعر الفائدة قصير الاجل %	قيمة الأصول الأجنبية	قيمة صادرات	قيمة الاستيرادات	عجز او فائض في الموازنة العامة
n	yi	x1	x2	x3	x4	x5	x6	x7
2004	1453	26.96190682	0.541577743	12.70%	2449465478	15687100000	22001100000	-4544500000
2005	1472	36.95948092	0.044006174	13.90%	-65761607.23	23697400000	20002200000	-3335400000
2006	1475	53.23096291	0.101581991	15.10%	8066367254	30529400000	18707500000	2681400000
2007	1267	-10.06749258	0.013775981	18.78%	28824994148	39587000000	16622500000	15519330000
2008	1203	12.66285283	0.082281071	19.22%	50632507414	63728200000	29761400000	28440300000
2009	1182	6.873615472	0.033792991	16.16%	48973244394	39429300000	35284800000	-1128500000
2010	1185	2.877747253	0.064025648	14.35%	52414309138	51760300000	37328000000	6488300000
2011	1196	5.801455371	0.075464712	14.13%	61222119369	79684000000	40633000000	26126000000
2012	1233	6.089096416	0.139364302	13.87%	78721119583	94207000000	50155000000	29541000000
2013	1232	1.879498007	0.076	13.57%	93461363279	90586782324	53821700000	16092482324
2014	1214	2.235974079	0.007	13.06%	86400956740	85369500000	49811500000	15855500000
2015	1247	1.393330288	0.024776646	12.11%	66375085326	51337497778	40347112000	-2761814222
2016	1275	0.556521397	0.152124627	12.05%	55104706957	41298300000	29077000000	2157940000
2017	1251	0.184058899	-0.024946429	11.985	58969290128	57559100000	32185600000	14892456000
2018	1217	0.367441489	-0.005627455	11.84%	77749180623	86359900000	38875700000	34369500000

المصدر: البنك الدولي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية (٢٠٠٣-٢٠١٨).

٢-٢-٢. ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية: تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل الدراسة لاختبار اسقراريتها عبر الزمن من خلال أجراء اختبارات جذر الوحدة، وتحديد درجة استقراريتها باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، والجدول (٢) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة.

الجدول (٢): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

المتغيرات	القيمة المحسوبة ADF	القيمة الجدولية ADF عند مستوى معنوية ٥%	النتيجة
سعر الصرف الموازي (y)	-٥,٣٠٤٠٧٣	-٣,٧٥٩٧٤٣	مستقرة عند المستوى بالاتجاه العام والتقاطع
معدلات التضخم (x1)	-٥,٨٥٢٩٨٩	- ٣,٨٧٥٣٠٢	مستقرة عند الفرق الاول بالاتجاه العام والتقاطع
نمو الناتج المحلي الإجمالي (x2)	-٣,٤٤٦١٢١	- ٣,١١٩٩١٠	مستقرة عند الفرق الاول بالمعادلة التقاطع
سعر الفائدة قصير الأجل (x3)	-٧,٢١٥٤٢١	- ٣,٠٩٨٨٩٦	مستقرة عند الفرق الاول بالاتجاه العام والتقاطع
الأصول الاجنبية (x4)	-٣,٧٣٩٩٥٤	- ٣,١١٩٩١٠	مستقرة عند الفرق الاول بالمعادلة التقاطع
الصادرات (x5)	-٢,٥٣٥٨٧٠	- ١,٩٦٨٤٣٠	مستقرة عند الفرق الاول بدون الاتجاه العام والتقاطع
الموازنة العامة (x6)	-٢,١٥٦٥٩١	- ١,٩٦٨٤٣٠	مستقرة عند الفرق الاول بدون الاتجاه العام والتقاطع
الاستيرادات (x7)	-٤,٠٣٦٢٥٣	- ٣,٧٩١١٧٢	مستقرة عند الفرق الاول بالاتجاه العام والتقاطع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يتضح من جدول (٢) أنه حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان السلاسل الزمنية للمتغير (سعر الصرف الموازي) مستقرة عند المستوى، وأن المتغيرات (معدلات التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة القصير الأجل والأصول الاجنبية والصادرات والاستيرادات والموازنة العامة) لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، اي انها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها. الامر الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الاولى.

٢-٢-٣. تقدير الانموذج: بعد الانتهاء من مرحلة التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة واعتماد الانموذج الخطي في التقدير للحصول على معلومات دقيقة وغير متحيزة، تأتي خطوة صياغة النموذج الذي يأخذ الشكل التالي:

$$Y = F (D\ x1, D\ x2, D\ x3, D\ x4, D\ x5, D\ x6, D\ x7)$$

الجدول (٣): ملخص نتائج تقدير

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 04/08/20 Time: 11:26 Sample: 2004 2018 Included observations: 15				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
DX1	1.502393	0.974902	1.541071	0.1619
DX2	325.2731	95.74148	3.397410	0.0094
DX3	4.268266	3.135879	1.361107	0.2106
DX4	-3.17E-09	1.39E-09	-2.282407	0.0519
DX5	1.69E-08	2.14E-09	7.932023	0.0000
DX6	-1.96E-08	3.82E-09	-5.135549	0.0009
DX7	-1.77E-08	1.86E-09	-9.472268	0.0000
C	1314.188	37.68661	34.87148	0.0000
R-squared	0.983773	Mean dependent var		1314.875
Adjusted R-squared	0.969574	S.D. dependent var		193.6095
S.E. of regression	33.77130	Akaike info criterion		10.18395
Sum squared resid	9124.005	Schwarz criterion		10.57025
Log likelihood	-73.47162	Hannan-Quinn criter.		10.20373
F-statistic	69.28608	Durbin-Watson stat		1.692381
Prob(F-statistic)	0.000002			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة أعلاه يتضح لنا ما يلي:

أ. بالنسبة لاختبار معنوية معادلة الانحدار لدالة سعر الصرف الموازي (y) يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ (69.28608) وهي قيمة جوهرية عند أي مستوى معنوية، وتؤكد ذلك قيمة الـ P-Value التي جاءت مساوية (0.000002)، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض فرض العدم لصالح الفرض البديل، القائل بأن واحداً على الاقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر. وبالتالي جوهرية المعادلة ككل.

ب. يتضح لنا من قيمة معامل التحديد R2 التي جاءت تساوي 0.98 أي أن 98% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو سعر الصرف الموازي (y) تفسر بواسطة المتغيرات التفسيرية والمتبقي يعود إلى متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.

ج. قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت (1.69)، وهي قيمة تقع في منطقة عدم الحسم، مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (المتغيرات العشوائية) طالما أن

الدراسة لا تشمل إجراء تنبؤات مستقبلية وعليه ستقبل فرضية العدم وترفض الفرضية البديلة لكون فرضية العدم تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية.

د. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي (y) ومعدلات التضخم (X1) ذات تأثير غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.50) وكانت غير معنوية من خلال اختبار t. وهذا يدل على أن التضخم داخل الاقتصاد العراقي شهد تذبذبات مستمرة مقاسا بالتغير بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك لأسباب تعود الى استهداف التضخم من قبل البنك المركزي العراقي.

ه. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي (y) ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي (X2) عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعلمة (325.27) وكانت معنوية. وهذا مطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في العراق الناتج عن زيادة الايرادات النفطية يؤدي الى تحسين في قيمة العملة المحلية.

و. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي (y) وسعر الفائدة قصير الأجل (X3) ذات تأثير غير معنوي عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعلمة (4.26) وكانت غير معنوية. ويدل ذلك على أن سعر الفائدة الذي يعتبر من العوامل المهمة في اجتذاب رؤوس الاموال لا يوثر على سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وهذا يتطابق مع خصوصية الاوضاع الاقتصادية والسياسة في العراق.

ز. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (y) والأصول الاجنبية (x4) عند مستوى معنوية ٥%، حيث بلغت قيمة المعلمة (3.17-) وكانت معنوية. وهذا يبين بأن حجم الاصول الاجنبية ترتفع وتنخفض لعوامل خارج سيطرة البنك المركزي العراقي وذلك بسبب التقلبات بأسعار النفط.

ح. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي (y) والصادرات (x5) عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.69) وكانت معنوية. حيث ان الصادرات العراقية تهيمن عليها سلعة النفط الخام التي تتحدد بمتغيرات دولية تنعكس بشكل إيجابي على سعر الصرف فزيادة الصادرات أدت الى زيادة العملة الاجنبية والأمر الذي أدى الى تحسن في قيمة الدينار العراقي.

ط. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (y) والموازنة العامة (X6) عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.77-) وكانت معنوية. ويدل ذلك على وجود عجز في الموازنة العامة داخل الاقتصاد العراقي الذي يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية ورفع سعر الصرف الاجنبي.

ي. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي (y) والاستيرادات (x7) عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.96-) وكانت معنوية. وهذا مطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة الاستيرادات تؤدي لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية.

ك. يفترض هذا الانموذج مجموعة من الفروض لعل أهمها:

- **لا وجود لارتباط ذاتي ما بين الأخطاء:** حيث يتبن من خلال الجدول (٤) أن قيمة F قد بلغت (0.503715) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية حيث إن Prob.F = 0.6277 وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (2.300256) وهي ايضاً ليست معنوية إذ أن قيم الاحتمالية بلغت Prob. Chi-Squar = 0.3166. فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة ارتباط ذاتي.

الجدول (٤): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.503715	Prob. F(2,6)	0.6277
Obs*R-squared	2.300256	Prob. Chi-Square (2)	0.3166

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

❖ **بات التباين لحد الخطأ العشوائي:** يلاحظ من خلال الجدول (٥) أن قيمة F قد بلغت (0.069095) وهي ذات دلالة إحصائية غير معنوية حيث أن Prob. F = 0.7968 وهي أكبر من 0.05% وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (0.079304) وهي ايضاً ليست معنوية إذ أن قيم الاحتمالية بلغت Prob. Chi-Squar =0.7782 فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

الجدول (٥): نتائج اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.069095	Prob. F(1,13)	0.7968
Obs*R-squared	0.079304	Prob. Chi-Square(1)	0.7782

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

❖ **لا وجود لمشكلة التعدد الخطي:** لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفقاً لاختبار كلاين فان الارتباط المتعدد (تعدد الخطي) في حالة غير خطيرة عندما يكون مربع معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة أصغر من معامل التحديد في الانموذج. وعندها وفقاً لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطيرة في النموذج ويمكن قبولها، والجدول (٦) يوضح هذه الحالة حيث نلاحظ أن أعلى مربع معامل الارتباط في مصفوفة الارتباطات كان بين (DX4) الأصول الاجنبية و(DX5) الصادرات ويساوي (0.749) وبالتالي فأن مربع أعلى معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.561)، وهي أقل من قيمة معامل التحديد (0.98) لذلك يعتبر الانموذج مقبولاً من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية.

الجدول (٦): العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفق مصفوفة الارتباط

	DX1	**DX2**	**DX3**	**DX4**	**DX5**	**DX6**	**DX7**
DX1	1	-0.077	-0.007	-0.192	0.090	0.306	-0.091
DX2	-0.077	1	-0.129	0.041	0.015	-0.171	0.609
DX3	-0.007	-0.129	1	-0.224	-0.129	-0.092	-0.066
DX4	-0.192	0.041	-0.224	1	0.749	0.635	0.353
DX5	0.090	0.015	-0.129	0.749	1	0.494	0.670
DX6	0.306	-0.171	-0.092	0.635	0.494	1	-0.005
DX7	-0.091	0.609	-0.066	0.353	0.670	-0.005	1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

❖ **التوزيع الطبيعي للبواقي:** من خلال اختبار Jarque-Bera يتبين أن القيمة الاحصائية (0.287345) أكبر من 5%، وبالتالي فأن قيمة $JB < \chi_a^2$ ، وبالتالي فأن الشكل البياني أخذ

شكل الجرس لذلك سوف نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً والشكل البياني (١) يوضح نتائج اختبار Jarque-Bera.

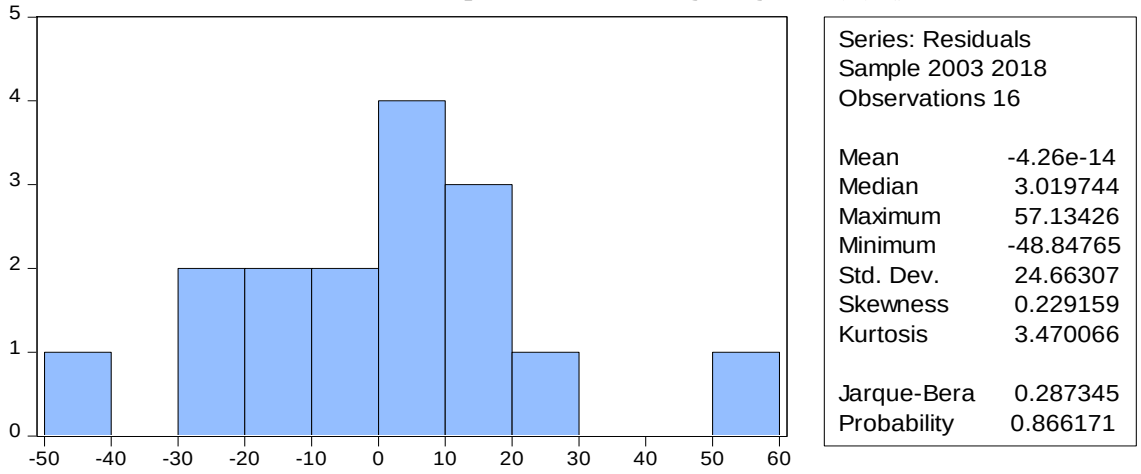

الشكل (١): نتائج اختبار Jarque-Bera

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews10.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات: يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات وكما يأتي:

١. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة المعلمة (325.27) وكانت معنوية من خلال اختبار t، حيث أن زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في العراق الناتج عن زيادة الايرادات النفطية يؤدي الى تحسين في قيمة العملة المحلية.

٢. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي وأصول الاجنبية، حيث بلغت قيمة المعلمة (3.17-) وكانت معنوية من خلال اختبار t، وهذا يبين بأن حجم أصول الاجنبية ترتفع وتنخفض لعوامل خارج سيطرة البنك المركزي العراقي وذلك بسبب التقلبات في أسعار النفط.

٣. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي والصادرات، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.69) وكانت معنوية من خلال اختبار t، حيث ان الصادرات العراقية تهيمن عليها سلعة النفط الخام التي تتحدد بمتغيرات دولية تنعكس بشكل إيجابي على سعر الصرف فزيادة الصادرات أدت الى زيادة العملة الاجنبية والأمر الذي أدى الى تحسن في قيمة الدينار العراقي.

٤. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي والموازنة العامة، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.77-) وكانت معنوية من خلال اختبارt، ويدل ذلك على وجود عجز في الموازنة العامة داخل الاقتصاد العراقي الذي يتسبب انخفاض قيمة العملة المحلية ورفع سعر الصرف الاجنبي.

٥. وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي والاستيرادات، حيث بلغت قيمة المعلمة (1.96-) وكانت معنوية من خلال اختبار t، وهذا مطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة الاستيرادات تؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية.

٦. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي وسعر الفائدة قصير الأجل، حيث بلغت قيمة المعلمة (4.26) وكانت غير معنوية من خلال اختبار t، ويدل ذلك على أن سعر الفائدة الذي يعتبر من العوامل المهمة في اجتذاب رؤوس الاموال لا يوثر على سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وهذا يتطابق مع خصوصية الاوضاع الاقتصادية والسياسة في العراق.

٧. وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي ومعدلات التضخم حيث بلغت قيمة المعلمة (1.50) وكانت غير معنوية من خلال اختبار t، وهذا يدل على أن التضخم داخل الاقتصاد العراقي شهد تذبذبات مستمرة مقاسا بالتغير بالرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك لأسباب تعود الى أستهدف التضخم من قبل البنك المركزي العراقي.

ثانياً. المقترحات:

١. نظرا لثبوت العلاقة الطردية بين معدلات النمو الاقتصادي وسعر الصرف الموازي لذا يتطلب المحافظة على استقرارية معدلات النمو الاقتصادي واعمار مصادر للتمويل بعيداً عن الايرادات النفطية التي تخضع للتذبذب بسبب عدم استقرارية اسعار النفط في الأسواق العالمية للوصول الى تحقيق استقرار في سياسة اسعار الصرف.

٢. ضرورة استهداف السياسات الاقتصادية وضع حد للتذبذب في حجم الاصول الأجنبية وان يكون للبنك المركزي العراقي السلطة في التحكم في حجم هذه الاصول.

٣. ان التأثير الايجابي لقيمة الصادرات والتأثير السلبي لقيمة الاستيراد في سعر الصرف الموازي يتطلب وضع سياسة اقتصادية محكمة للتجارة الخارجية بما ينسجم مع خلق ميزان تجاري ايجابي كقيد ان يكون فاعلاً في توفير بيئة ملائمة لاستقرار سعر الصرف.

٤. ان ظهور التأثير العكسي لعلاقه سعر الصرف الموازي والموازنة العامة يتطلب وضع سياسة الانفاق الكلي بما يضمن الحد من حدوث العجز في الموازنة العامة لما لها من تأثير سلبي في استقرارية سعر الصرف.

٥. ضرورة اعتماد استقرار في معدلات سعر الفائدة والذي شهد كذلك خلال مدة الدراسة كي يسهم في تحقيق استقرار سعر الصرف فضلا عن اعتماد سياسة الحرص من التضخم بأنسب حجم مع توفير اسعار ملائمة للحفاظ على سعر صرف متوازن في السوق.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الرسائل والأطاريح:

١. بو ناصرى وعماري، علاء الدين، حكم، (٢٠١٥-٢٠١٦)، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان مدفوعات الجزائري (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي (تبة).

٢. حكبان، قاسم سعد، (٢٠١٧)، أثر بعض المؤشرات النقدية في سعر الصرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد.

٣. حسين، عل سلمان مال الله، (٢٠٠٨)، دور سعر الفائدة وسعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية (مصر واليابان) دراسة حالة للمدة (١٩٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

٤. صافي، محمد ابراهيم محمد، (٢٠١٨)، أهم محددات سعر الصرف في السودان باستخدام نماذج المعادلات الآتية (١٩٨٠-٢٠١٥)، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٥. العاني، عماد محمد، (١٩٩٤)، تغيرات اسعار الصرف الدولار وانعكاساتها وله مع اشارة خاصة لأهم انعكاساتها على تجارة الخارجية العربية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.

٦. علي، شيماء هاشم، ٢٠٠٨، أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي-اليابان-حالة دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٥) رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

٧. عمار، جعفري، (٢٠١٣/٢٠١٢)، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خبضر (بسكرة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
٨. كريم، فلاح حسين، (٢٠١٠)، دور السياسة النقدية في استقرار سعر الصرف في العراق، دراسة قياسية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد.
٩. نعمة، سمير فخري، (٢٠٠٢)، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية العراق، حالة دراسية للمدة من (١٩٨٠-٢٠٠١)، رسالة ماجستير جامعة بغداد.

ب. البحوث والدوريات:

١. احمد ومحفوظ، د. محمد الصيد، أ. عبد الرحمن على، (٢٠١٩)، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على ناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧)، مجلة كليات التربية، العدد ٢٤.
٢. أسعد وعبد وعواد، بلال محمد، مهند خميس، خالد روكان، (٢٠١٩)، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، كلية المعارف الجامعة، مجلد ٢٩.
٣. تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، (٢٠١٨)، البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي، العدد الثالث، الفصل الأول.
٤. سياسات أسعار الصرف، اب، (٢٠١٧)، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد ٢٣-٢٠٠٣.
٥. على ومصطفى، بن قدور، طاولي، (٢٠١٢)، مقالة بعنوان (تفسير سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (١٩٧٠-٢٠١٠)، مجلة Economic and Management مجلد ١١، العدد ١، ٦٥.
٦. مجلة الدراسات النقدية والمالية، بنك المركزي العراقي، (٢٠١٧)، دائرة الاحصاء والأبحاث، المجلد (١) العدد الثاني.

ج. الكتب:

١. بن الزاوي، د. عبد الرزاق، سعر الصرف الحقيقي التوازني، اليازوري، (٢٠١٦).
٢. حاتم، د. سامي عفيفي، (٢٠٠٠)، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار المصرية اللبنانية، ط ٥.
٣. حاتم، سامي عفيفي، (١٩٨٧)، دراسات في الاقتصاد الدولي، دار المصرية للنشر، مصر.
٤. حشيش، د. عادل أحمد، (٢٠٠٠)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.
٥. حيدر، امين، (٢٠١٣)، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
٦. دانيالز وفانهوز، ديفيد، جوزيف، (٢٠١٠)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسين، دار المريخ، الرياض.
٧. شكري وعوض، ماهر كنبح، مروان، (٢٠٠٤)، المالية الدولية، دار حامد، عمان.
٨. عبد السلام، رضا، (٢٠١١)، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظلال الازمة الاقتصادية العالمية، مكتبة المصرية، المصر.
٩. الحسني، عرفان تقي، (١٩٩٩)، التمويل الدولي، دار مجلاوي، عمان.
١٠. العصاد وشريف، رشاد وعليان، (٢٠٠٠)، المالية الدولية، دار المسرة، عمان.